

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي

قرار وزاري رقم ٣٤ لسنة ٢٠١٥

وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

بعد الاطلاع على قانون الزراعة الصادر بالقانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٦٦ وتعديلاته؛
وعلى قانون البيئة الصادر بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٤ ولائحته التنفيذية وتعديلاته؛
وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٧ لسنة ١٩٨٤ بإنشاء الهيئة العامة للخدمات البيطرية؛
وعلى القرار الوزاري رقم ٤٧ لسنة ١٩٦٧ بلائحة الحجر البيطري (الكورنثيات) وتعديلاته؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٩ بشأن تصدير الضفادع وأجزائها وتعديلاته؛
وعلى القرار الوزاري رقم ١٣٩ لسنة ٢٠١١ بحظر صيد الضفادع ووقف تصديرها
لمدة ثلاثة أعوام؛

وعلى القرار الوزاري رقم ٢٧٤ لسنة ٢٠١٣ بشأن السماح بصيد وتصدير الضفادع الحية
وأجزائها لمدة موسمين متتالين؛

وعلى كتاب السيد الدكتور وزير الدولة لشئون البيئة رقم (١٧٢) بتاريخ ٢٠١٣/٢/١١؛
وعلى مذكرة الهيئة العامة للخدمات البيطرية الواردہ رفق الكتاب الوارد برقم (١٢٢٥)
بتاريخ ٢٠١٥/١/١٤؛

وعلى كتاب الهيئة العامة للخدمات البيطرية الوارد برقم (٢٢٣٦) بتاريخ ٢٠١٥/٢/١٨؛

قرر:

مادّة ١ - يسمح بصيد وتصدير الضفادع الحية للاستهلاك الآدمي وأجزائها من النوع رانا (RANA ESCULENTA) لمدة عامين متتالين تنتهي في مارس ٢٠١٧ مع الالتزام بحظر الصيد خلال أشهر (أبريل - مايو - يونيو) من كل عام وذلك وفقاً للقرار الوزاري رقم ١٧٨ لسنة ١٩٨٩ المشار إليه بعاليه.

مادّة ٢ - يكون التصدير بنظام الكوتة، على ألا تزيد الكمية الإجمالية للتصدير لكل الشركات العاملة على ثلاثين طناً سنويًا.

مادّة ٣ - ينشر هذا القرار في الواقع المصرية، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره، ويُلغى كل ما يخالفه أو يتعارض مع أحکامه.

صدر في ٢٠١٥/٣/٥